

السلطة على الطبيعة والحقيقة: تحليل فوكو لعناصر الحوكمة في عصر الدولة الليبرالية الجديدة

أشرف حسن منصور
باحث مصري



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مقدمة:

في إطار البحث عن شكل الدولة المناسب لنا بعد انتفاضات الربيع العربي، يهمنّا التعرف على الشكل الحالي للدولة في الغرب، وذلك عن طريق أعمق تحليل تمّ تقديمه لهذا الشكل، وهو التحليل الذي قدّمه ميشيل فوكو. وترجع أهمية تحليلات فوكو للسلطة في الغرب إلى أنّها تركّز على الشكل الليبرالي في الحكم، وهو الشكل الذي تميّز به نموذج الدولة في الغرب. ونظراً لأنّ الخطاب الليبرالي يشكّل واحداً من أهمّ الخطابات السياسيّة في بلادنا، والذي برز على الساحة خاصة بعد هزيمة خطاب الإسلام السياسي في اختبار السلطة، فإنّه يهمنّا التعرف على ذلك النقد الذي قدمه فوكو لليبراليّة في الغرب.

إنّ نقد فوكو لليبراليّة يساهم في القضاء على الكثير من الأوهام التي علقّت بالتيارات الليبراليّة العربيّة. وقد سبقت فوكو محاولات كثيرة لنقد الليبراليّة، تبرز ارتباطها بالرأسماليّة وتشكيلها لأيديولوجيا مبرّرة لها (الماركسيّة)، أو تبرز طابعها الشكلي وعجزها عن إدارة شؤون الدولة خاصة في وقت الأزمات وفشل الشكل البرلماني في الحكم (كارل شميت واليسار الجديد). لكنّ نقد فوكو لليبراليّة لا يتناولها باعتبارها أيديولوجيا تبريريّة، ولا باعتبارها قواعد شكلية صوريّة. بل إنّ تحليلات فوكو تكشف عن كون الليبراليّة هي في الأساس آلية للحكم، لا تضعف من سلطة الدولة إلّا في الظاهر، ولا تهجم السلطويّة إلا في شكل واحد فقط، وهو المرتبط بالاقتصاد المخطط (سواء في الأنظمة الاشتراكيّة أو أنظمة دولة الرعاية)، وتخلق سلطويّة جديدة باسم الطبيعة والحقيقة.

إنّ الخطاب الليبرالي السائد في عالمنا العربي والذي تهيمن عليه الأفكار الحقوقيّة والتعاقدية والمواجه لسلطة الدولة في حد ذاتها بحجّة سلطويّتها كان يمثّل مرحلة ماضية من مراحل تطور الليبراليّة في الغرب، ولم يعد يمثّل المرحلة الحالية، ولذلك فنحن نقف أيديولوجياً عند القرن الثامن عشر. إنّ التخلف التاريخي الذي نعيشه هو الذي يفرض علينا أن نشهد تجارب سياسيّة تظهر مساوئها وتتضح في الغرب قبل أن نطبّقها نحن، وهذا هو حال الليبراليّة في بلادنا. وهذه الدراسة تهدف إلى التعرّف على مصائر الليبراليّة في الغرب، أي على مستقبل ما يمكن أن تؤدي إليه السياسات الليبراليّة إذا ما طبّقت بالطريقة الغربيّة عندنا.

تركّز هذه الدراسة على أبحاث ميشيل فوكو السياسيّة التي درست تحولات السلطة من العصر الكلاسيكي وعبر عصر الحداثة وحتى عصر ما بعد الحداثة، تلك الأبحاث المتمثّلة في الدروس الثلاثة التي ألقاها فوكو في الكوليج دو فرانس أواخر السبعينيّات: "يجب الدفاع عن المجتمع" (1976)، و"الأمن والإقليم

للعقل وما فيه من مقولات معرفية قبلية، فإنّ سؤال الإمكان عند فوكو يبحث عن شروط إمكان الأشكال السياسيّة في الممارسات الحكوميّة ذاتها، لا في أفكار الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي.

يبدأ فوكو إذن برصد الممارسات الحكوميّة، لا استنباطها من كليّات من نوعيّة الحق والعقد والسيادة والمجتمع، ويكشف في سياق تحليله عن كيفيّة ظهور هذه الكليّات عبر تلك الممارسات. طريقته إذن ليست استنباطيّة بل محايدة⁵، لا تنظر إلى الكليّات على أنّها مبادئ ومنطلقات وأسس يبدأ عندها تحليل الممارسات الحكوميّة، بل إنّ تحليل الممارسات الحكوميّة ذاتها هو الذي سيكشف في سياقه عن ظهور تلك الكليّات، وبذلك يكشف عن تكوّنها أو جينيالوجيتها. ومع العلم بأنّ تلك الكليّات تنتمي لمجال المعرفة، فإنّ فوكو يرفض أن تكون المعرفة سابقة على السلطة، بل إنّ الاثنين عنده يتشكلان معاً منذ اللحظة الأولى، ويظلان في علاقة تشابك وتضافر وتمفصل بعد ذلك.

خاصية الدولة في عصر الحداثة الأوروبيّة:

في حين كانت الدولة في العصور الوسطى كياناً سياسياً تابعاً لكيانات أعلى وأكبر منها، مثل الكنيسة الكاثوليكية أو الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فإنّ ما يميز الدولة في عصر الحداثة الأوروبية هو أنّها كانت دولة لذاتها فقط، إذ هي توجد لذاتها ومن خلال ذاتها، ولا تطيع سلطة أعلى من سلطتها هي، لأنّ الدولة هي قانونها الخاص بها، ولا تجد مبرّر وجودها إلاّ من ذاتها. وهذا هو معنى عبارة *Raison d'état*، التي تعبر عن عقلانيّة الدولة، فالدولة ما هي إلاّ عقلانيّة من نوع جديد، عقلانيّة دولتيّة⁶. وتحليل فوكو هنا يكشف عن التمايز الذي حدث لمجال الدولة وجعله مستقلاً ومسيراً بذاته ومنفصلاً عن الكنيسة والمجتمع المدني أيضاً. فما كان يميز الدولة في العصور الوسطى وحتى عصر النهضة أنّه كانت هناك قيود قانونيّة خارجيّة على سلطتها، تتمثل في القانون الإلهي أو الكنسي، والقانون الطبيعي ومعه العقد الاجتماعي الذي تأسس في لحظة ما في الماضي البعيد. هذه القيود كانت خارج الدولة ولا تنتمي إلى مجالها الذاتي، بحيث إنّ خروج الدولة، أو بالأصح الممارسات الحكوميّة، عن تلك القيود والحدود يقمّم المبرّر الكافي للخروج عليها وعلى سلطتها ورفض الطاعة، ومن ثم العصيان والثورة.

⁵- بالمعنى النيوي الجديد للمحاينة والذي يعني استيعاب البنية بالكامل لكل آثارها في داخلها وغياب عنصر أساسي واحد فيها ينفرد بالفاعلية. حول رفض فوكو للبدء بالكليّات التصورية العامة في تحليل موضوعات دراسته، انظر: ميشال فوكو: حفريات المعرفة. ترجمة سالم يفوت. المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء، 1987، ص ص 119-125 وما بعدها.

⁶- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, p. 5

كانت هذه الحدود والقيود مبررة إلهياً في البداية، ثم مبررة طبيعياً (نسبة للحق الطبيعي) بعد ذلك ثم تعاقدياً (نسبة إلى العقد الاجتماعي)، وأخيراً اجتماعياً، أي بالنظر إلى الإرادة العامة التي إذا خرجت عنها الدولة يكون من حق المجتمع الخروج عليها. ومعنى هذا التحليل أنّ الليبرالية الكلاسيكية للقرن السابع عشر، أعني ليبرالية هوبز ولوك، أحلت القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي محلّ القانون الإلهي والكنسي باعتبارهما قيوداً خارج سلطة الدولة ولا تنتمي إلى مجالها الخاص، وبهذه الصفة فقد كانا يسيران حسب مبدأ القيد الخارجي نفسه على سلطة الدولة⁷. ذلك لأنّ ما كان يحكم هذا القيد هو أن يكون خارج الدولة حتى يستطيع تقييد سلطتها، فالقيد يجب أن يكون خارجياً وفق هذا التصور، وهذا عكس ما صارت عليه قيود الدولة في عصر الحداثة وما بعدها؛ إذ صار القيد داخلياً. ومبدأ القيد الخارجي للدولة سوف ينتهي في القرن الثامن عشر مع نشأة ليبراليات السوق والمنفعة، أي ليبرالية "دعه يعمل، دعه يمر"، وما تبعها من الليبراليات النفعيّة.

وهذا هو الفرق بين ليبرالية هوبز ولوك في القرن السابع عشر وليبرالية الفيزيوقراط والاقتصاد السياسي الكلاسيكي والنفعيّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فالأخيرة كانت تعمل في خدمة الشكل الجديد للدولة المستقلة التي لا تجد مبررها وشرعيتها إلا من ذاتها. فمبرر وجود الدولة والعقلانية التي تعبّر عنها في عصر الحداثة كانت آتية من كونها تترك الجميع وشأنهم، أمّا إذا تدخلت وأعاقت مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، الذي يعبر عن طبيعة السوق الرأسمالي، فهذا يعني خروجها عن الشرعيّة. والدولة عندما تتدخل أكثر ممّا يجب تفقد شرعيتها. وهذا هو المعنى الذي ورثته الليبرالية الجديدة من ليبرالية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويجب أن نلاحظ أنّ الليبرالية الجديدة قامت بإحياء ذلك المعنى القديم وأعدت تدويره حالياً وعلى نطاق عالمي، بعد أن توقفت مسيرة الشكل الليبرالي للحكم مؤقتاً منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين، أي في عصر دولة الرعاية الاجتماعيّة والديموقراطيات الاجتماعيّة والاقتصاد المخطط، وكأنّ هذا العصر في الاقتصاد المخطط لم يكن سوى فترة انتقالية بين عصرين ليبراليين⁸.

وابتداء من القرن الثامن عشر سوف تكون القيود على الحكومة قيوداً غير خارجية، أي لن تكون نصّاً إلهياً أو حقوقاً طبيعياً، ولن تكون أيضاً إرادات طوعيّة من الرعيّة اتّفقت في لحظة ما على الدخول في المجتمع وتأسيس النظام السياسي، بل ستكون قيوداً داخلية، أي في أهداف الحكم نفسه. هذه القيود سوف تحدّد ما يجب القيام به وما لا يجب، لا ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، صالح أو فاسد، خير أو شرير. سوف تنعزل

⁷ - حول تحليل فوكو لليبرالية الكلاسيكية، انظر: فوكو: يجب الدفاع عن المجتمع. دروس ألقيت في الكوليج دو فرانس لسنة 1976. ترجمة وتقديم وتعليق د. الزواوي بغورة. دار الطبيعة، بيروت 2003، ص ص 66-68، 108-112.

⁸ - د. أشرف منصور: الليبرالية الجديدة، جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2008، المقدمة.

أنّ الممارسة الحكوميّة قد ارتبطت بعصر معين من الحقيقة، عصر جديد يجد الحقيقة في السوق، ويجد معرفة جديدة في السوق. إنّ ارتباط بين الحقيقة والسلطة، والمعرفة والممارسات السلطويّة. يفترض فوكو دائماً أنّ هناك في كل عصر ارتباطاً ما بين نوع الحقيقة والمعرفة التي تعبّر عنها من جهة، والسلطة والممارسات الحكوميّة من جهة أخرى، والاثنتان نشأ معاً وفي الوقت نفسه، والاثنتان وجهان لعملة واحدة، حقيقة وسلطة في الوقت نفسه، على طريقة جوهر سبينوزا الذي هو فكر وامتداد في الوقت نفسه.

لكن هنا بالضبط تكمن عيوب تحليلات فوكو. فهو لا يريد الكشف عن أيّ علاقات سببيّة بين الأشياء، بل يريد مجرد الكشف عن الارتباطات والعلاقات الداخليّة بين معرفة ما وسلطة ما. ومن جهة أخرى فإنّه لا يكشف عن هذا الشيء الذي هو معرفة وسلطة في الوقت نفسه، والذي يجعل السلطة قائمة على معرفة معيّنة تساهم في إنتاجها، ومعرفة تساهم في تبرير شرعيّة السلطة التي تنتج موضوعات هذه المعرفة ابتداءً. أي أنّ فوكو وكأنّه يكشف عن علاقات وآثار، لكنّه لا يكشف عن الموضوع الحامل لهذه العلاقات والآثار ولا عن الجوهر القائم بنسج هذه العلاقات وإحداث هذه الآثار، وكلّ ذلك لأنّه استبعد مقولة الجوهر والذات والموضوع الحامل لآثاره من رؤيته الفلسفيّة للعالم الإنساني. وأعتقد أنّه خسر الكثير من جراء هذه الاستبعادات. إنّ فوكو كما لو أنّه يكشف عن آثار لجوهر غائب توحى تحليلاته أنّه غير موجود من الأصل. صحيح أنّ تحليلاته تقترب قليلاً من فلسفة سبينوزا في الجوهر والصفات والأحوال، إلاّ أنّ فوكو ليس سبينوزياً إلاّ في تحليله لآثار الموضوع الذي يدرسه وعلاقاته، لكنّه لا يتبنّى مقولة سبينوزا في الجوهر باعتباره سابقاً على آثاره مجتمعة. والحقيقة أنّه يتفق مع تأويل دولوز لسبينوزا أكثر من سبينوزا نفسه.

الطبيعة والحقيقة في ظل السوق الرأسمالي:

يذهب فوكو إلى أنّه منذ منتصف القرن الثامن عشر أصبح السوق موقِعاً تظهر فيه حقيقة من نوع جديد²⁸، حقيقة قوانينه ذاتها والمرتبطة بنوع جديد من الطبيعة؛ الطبيعة الاقتصاديّة. هذه الحقيقة الجديدة أخذت باعتبارها معياراً للممارسة الحكوميّة، وكذلك قيدياً ذاتياً عليها. وأصبح السوق موقِعاً لتحقيق الممارسات الحكوميّة وتكذيبها، وصار شرطاً للحكومة لا باعتبارها جيّدة عندما تحقّق العدالة بل باعتبارها كفؤة عندما تطيع قوانين السوق، وتطيعها بأن تتركها لشأنها بل وتسهّل عملها²⁹. وفي هذا السياق لم يكن الاقتصاد السياسي مجرد أيديولوجيا، بل كان بالأحرى الخطاب الذي تقاطعت فيه الحقيقة الجديدة مع الممارسة

²⁸- ومعنى هذا أنّ الأولويّة للموقع الذي تظهر فيه الحقيقة على المضمون أو محتوى الصدق أو الاتساق الداخلي باعتبارها المعايير التقليديّة للحقيقة. فالحقيقة في عصر الحداثة الأوروبية صارت هي كل ما يعبر عن وسطه المحيط، أي عن موقعه، لا عن أشياء خارج هذا الموقع. وتعد هذه نزعة نسبيّة واضحة، لكنّها ليست نسبيّة فوكو بل نسبيّة الحقيقة نفسها في المجال الذي يدرسه فوكو وهو السوق الرأسمالي الحديث.

²⁹- Foucault, *The Birth of Biopolitics*, pp. 32-38

الحكوميّة الجديدة، معبراً عن تلك الحقيقة الجديدة في صورة خطاب علمي من ناحية، وهذا هو الاقتصادي فيه باعتباره كاشفاً عن آليات السوق وقوانينه التلقائيّة الطبيعيّة، ومن ناحية أخرى واضعاً دوراً جديداً للممارسة الحكوميّة في شكل سياسة، وهذا هو معنى تسميته بالاقتصاد السياسي. فالتسمية ذاتها تشير إلى تقاطع الطبيعة الجديدة للسوق وتمفصلها مع الحقيقة المعبرة عنها، ومع الممارسة الحكوميّة الجديدة.

لكن يجب أن نتوقف قليلاً عند هذا التحليل لأنّ فوكو اكتفى فيه بالتوقف عند مستوى واحد من التحليل وهو المستوى المباشر ولم ينتقل إلى مرحلة تالية من التنظير، لأنّه كان يكره التنظير دائماً. فالتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي نتائج تشكيل السوق قيّداً ذاتياً على الحكومة؟ وما هي دلالات ذلك؟ لم يطرح فوكو هذه النوعية من الأسئلة، ربما لأنّه كان منشغلاً في التحليل المباشر للمعطيات القائمة أمامه أكثر من التنظير لها. لكن الأسئلة النظرية مهمة لأنّها تزيد من فهمنا للظاهرة المدروسة.

الحقيقة أنّ ما لم ينتبه إليه فوكو هو أنّ هذا الدور الذي شكّله السوق باعتباره مجالاً طبيعياً وموقعاً للحقيقة لم يكن من إنتاج ذاته، بل كان من إنتاج إجراءات سلطويّة سابقة على وجوده. إنّ فوكو يأخذ السوق بوصفه واقعا معطى ثم يفسر على أساسه الشكل الجديد للسلطة في الغرب منذ القرن الثامن عشر، أي أنّه ارتكب الخطأ نفسه الذي وقع فيه الاقتصاد السياسي بأن سلّم بوجود السوق، في حين أنّ السؤال الأكثر علميّة كان يجب أن يكون: ما هي الأسباب التي جعلت مثل هذا السوق يظهر من الأصل؟ ماذا كانت إجراءات تأسيسه؟ وماذا كان دور الدولة في هذا التأسيس؟ الحقيقة أنّ هذه الأسئلة تتجاوز التوجهات النظرية لفوكو، وترميها مرة أخرى في أحضان النقد الماركسي للاقتصاد السياسي. وبدون هذا النقد سوف تكون تحليلات فوكو غير مكتملة. الحقيقة أنّ الدولة في الغرب كانت هي صانعة السوق منذ البداية، وتمثّلت عمليّة صنع السوق في إجراءات سلطويّة شديدة وصلت إلى حد مصادرة الأراضي العامة وأراضي الكنيسة وتسييج المراعى البرية وتجريم الاستفادة العامة من الغابات في صورة تجريم قطع الأشجار، وإجراءات كثيرة غيرها. هذا هو التراكم الأصلي الذي تناوله ماركس بالتفصيل في كتابه "رأس المال"³⁰. ومن جهة أخرى فإنّ تحول السوق إلى قيد ذاتي على الحكومة ليس إلاّ تعبيراً عن دكتاتوريّة السوق الذي صار يفرض قوانينه وشروطه على الدولة ذاتها ويفرض عليها أن تطيعه، ودكتاتوريّة السوق هي دكتاتوريّة رأس المال. وقد خلق رأس المال شكل الدولة المناسب له. هذه النتائج التي استخلصناها من ماركس لم يتوصّل إليها فوكو، لسبب بسيط وجوهري، وهو أنّه لم يرد أن يأتي بأيّ نتائج في تحليلاته تحمل أيّ قرابة مع الماركسيّة، كما أنّ فوكو، واتفاقاً منه مع توجهه الفكري المعادي لمقولة الجوهر ولكل تفكير جوهري، تجنّب عن قصد إرجاع الظواهر

³⁰- Marx, *Capital*, vol I. Translated by Ben Fowkes (London, Penguin, 1990), pp.877ff.

لكن مرة أخرى نلاحظ أنّ فوكو يبدأ بتحليلات قيّمة ثم لا يضعها في أيّ إطار نظري أوسع، ممّا يجعلها مبتورة وناقصة. فما هي هذه الطبيعة التي سوف تكون أساساً للممارسة الحكوميّة الجديدة وللقانون الجديد وللسلام الدائم والقانون الدولي؟ هذا السؤال لم يطرحه فوكو لأنّه سؤال حول الماهية: ماهية الطبيعة الجديدة؛ وفوكو يتجنّب عن قصد الأسئلة الماهويّة ويبتعد عن التفكير الماهوي والجوهري، بحجة أنّه يرصد علاقات وحسب، وبأنّه مضاد للنزعة التأسيسيّة، لكنّ توجهاته هذه أفقدته الكثير. لقد توقف فوكو عن التساؤل حول طبيعة الطبيعة الجديدة كي يحافظ على النموذج العلمي الجديد الذي مثلته البنيويّة التي كانت ترى العقلانيّة في العلاقات الداخليّة الرابطة بين عناصر نسق ما، أكثر من وجودها في ماهية الشيء أو جوهره بالمعنى التقليدي. لكننا يجب أن نخرج عن النزعات البنيوية والمابعد الحداثيّة التي حملها فوكو لتتعرف على حقيقة الموضوع الذي بين أيدينا. إنّ الطبيعة الجديدة هذه ليست سوى السوق الرأسمالي، أو بمعنى أكثر دقة، هي الرأسماليّة ذاتها. إنّ ما كان يقصده آدم سميث وكانط من مفهوم الطبيعة هذا، هو القول إنّ الرأسماليّة هي التي تضمن حكماً عقلانيّاً منضبطاً ودولة محدودة مقيدة تتيح الحرّيّة للأفراد، وهي التي سوف تضمن توازن المصالح وتقضي على أيّ احتمال للصراعات والصدمات الاجتماعيّة والسياسيّة، وهي التي سوف تضمن أيضاً السلام الدائم. وما كان يقصده سميث وكانط بالطبيعة، هو الرأسماليّة ذاتها. ومن هنا يظهر كيف أنّ خطابهما كان أيديولوجياً في الباطن، تحت السطح العلمي الظاهري. لم يتوصّل فوكو إلى هذه النتيجة، من جراء تجنّبه لما اعتقد هو أنّه تحليل أيديولوجي، ومن جراء تمسكه بما اعتقد أنّه مثال الدقة والموضوعيّة والحياد العلمي الذي يوفره التحليل البنيوي والجينيالوجي. لكنّ حياد البنيويّة عندما يتحول من توجه منهجي وتحليلي إلى رؤية شاملة للواقع نفسه، يفقد العلم الاجتماعي الكثير من مزاياه النقديّة والتنويريّة والتحرّريّة.

الحرّيّة باعتبارها سلعة:

تتّصف نظرة فوكو للحرّيّة بأنّها تفاعليّة واستراتيجيّة وتكتيكيّة وعلائقيّة، وهي ليست ماهويّة جوهرية أصلية. يقول في ذلك: "لا يجب أن نعتقد أنّ الحرّيّة هي كل Universal يتحقّق تدريجياً عبر الزمان، أو يمر بتنويغات كمّيّة، كانكماشات أكبر أو أقل، أو مراحل هامة أو أقل أهمية. إنّها ليست كلاً يتخصّص Particularised في الزمان وفي الجغرافيا... الحرّيّة ليست أي شيء سوى علاقة واقعيّة بين الحاكمين والمحكومين. ولذلك فعندما أقول "ليبرالي" فأنا لا أشير إلى شكل في الحوكمة يمكنه أن يترك فراغات بيضاء للحرّيّة. أنا أعني شيئاً آخر. إذا استخدمت كلمة "ليبرالي" فذلك أولاً لأنّ هذه الممارسة الحكوميّة في عمليّة تأسيس نفسها ليست مكثفية باحترام هذه الحرّيّة أو تلك، أو ضمان هذه أو تلك. إنّها بطريقة أكثر عمقاً مستهلكة للحرّيّة [أي أنّ الحرّيّة أصبحت سلعة، وهذا دليل على غزو منطق التسليع الذي هو منطق رأس المال لكل شيء]. إنّها مستهلكة للحرّيّة إلى المدى الذي لا يمكن أن تعمل إلاّ إذا وُجد عدد من الحريات مسبقاً: حرّيّة

يجعل هذه الآليات كما لو كانت تقوم بدور الجوهر والأصل الأول نفسه الذي ينتج الشيء ونقيضه معاً وفي الوقت ذاته، وهو مشابه لدور الجوهر في فلسفة سبينوزا.

وأوضح دليل على كشف تحليلات فوكو عن المنطق الجدلي رغماً عنه، هو رؤيته العامة الشاملة للعلاقة التاريخية بين الليبرالية وضوابطها. يذهب فوكو إلى أنه عندما تؤدي محاولات الضبط التي تضمن الحرية الاقتصادية إلى مزيد من القيود ومن التدخل الحكومي في الاقتصاد، كما حدث في أمريكا منذ الاتفاق الجديد لروزفلت The New Deal، وفي أوروبا في ظل الحكومات الاشتراكية وأنظمة دولة الرعاية Welfare State بعد الحرب العالمية الثانية، تظهر تكاليف عالية لهذا الضبط، وهي تكاليف غير اقتصادية، وبالتالي تصبح الحماية الزائدة للاقتصاد عبئاً على الاقتصاد. وكانت هذه هي أزمة الاقتصاديات الكينزية في الستينات والسبعينات، ومعها تظهر الخطابية المهاجمة لتدخل الدولة في الاقتصاد بحجة أنّ هذا التدخل في حد ذاته سلطوية وعصف بالحرية. وهذه الخطابية - الاقتصادية والسياسية - هي التي قدمتها الليبرالية الجديدة منذ السبعينات من أجل رفع حماية الدولة وإنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد بحجة تكلفته العالية غير الاقتصادية وعدم تنافسيته وسلطويته. وهنا تظهر الدعوات إلى ضرورة انكماش الحكومة والتخلي عن المسؤوليات الاجتماعية السابقة لدولة الرفاهية، ثم الخصخصة. والرؤية التي يقدمها فوكو محملة بالجدل لكن دون أن يعي بذلك. إذ أنه كشف عن خط تاريخي يمكن تمثيله هكذا:

ليبرالية - ضوابط للبرالية - التوسع في الضبط يتحول إلى تدخل في الاقتصاد، وهو عكس الليبرالية تماماً - ضياع الحرية - أزمة حكومية ناتجة عن تضخم حكومي وعبء الحكومة على الاقتصاد - تكاليف اقتصادية عالية للحرية - العودة إلى تقييد الحكومة ورفع تدخلها لضمان الحرية، أي عودة الليبرالية بمعناها الكلاسيكي تحت مسمى الليبرالية الجديدة.

هذا هو الذي حدث والذي تكشف عنه تحليلات فوكو لكنه لا يسميها باسمها الحقيقي: إنها جدل الحرية. والملاحظ أنّ فوكو توقف عند عودة الليبرالية مرة أخرى في صورة الليبرالية الجديدة لأنها كانت هي التي بدأ ظهورها في السنوات التي كان يلقي فيها محاضراته الأخيرة (1976 - 1979)، لكن الحادث الآن هو الاستمرار في المنطق الجدلي لتاريخ الليبرالية. فبعد أربعة عقود من تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، ظهرت مساوئها، وهي المساوئ نفسها التي دعت الدول الغربية للتخلي عن صيغتها الكلاسيكية في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين والاتجاه نحو الاقتصاد المخطط، وبالتالي تظهر الدعوات الآن إلى عودة حماية المجتمع من توحش السوق الرأسمالي، وإلى ضرورة تقييد الرأسمالية المنفلتة الآن من أي رقابة شعبية أو ديموقراطية. وربما نشهد عسراً يعود فيه الاقتصاد المخطط مرة أخرى، وهكذا نكون في دورة جدلية

آثارها. والعجيب أنها هي طريقة الاقتصاد الكلاسيكي نفسه في دراسة السوق في عصره. الحقيقة أنّ مدخل ماركس للموضوع نفسه أكثر علمية.

وهنا بالضبط يكون تحليل ماركس أكثر اكتمالاً، إذ أرجع نشأة السوق ونشأة السلطة السياسية الجديدة إلى ما يسميه المجتمع البورجوازي، أو التشكيلة الاجتماعية التاريخية، أو "المجتمع" فقط. إنّ منهجية فوكو اللاتاريخية واللاجوهريّة واللاسببية والمرتبطة بتيار ما بعد الحداثة، أفقدت تحليلاته الكثير من الدلالة العلمية، لكنّها في الوقت نفسه جعلت كتاباته مفتوحة على احتمالات تأويلية لا حصر لها، وهذا هو السبب في جاذبيتها للباحثين وقدرتها الفائقة على توليد نصوص موازية ومكمّلة لما بدأه فوكو، لأنّ ما بدأه، ولكونه لا يلتزم بمقولات الجوهر والسببية والسبب الفاعل والخط التطوري، فهو لهذا السبب يظل مفتوحاً ومعيناً لا ينضب للباحثين الذين يحاول كلّ واحد منهم أن يأخذ فكر فوكو إلى الوجهة التي يريد.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com